بيان صحفي

التاريخ 28 يونيو 2017

الاتصال بالعلاقات العامة سارة سلمان
هاتف: 3711 304 4 971+
بريد إلكتروني: sarah.salman@pwc.com

دول مجلس التعاون الخليجي تشهد ارتفاعاً في الاكتتابات عقب إطلاق السوق الموازي في المملكة العربية السعودية و التي تشكل منصة جديدة للاكتتابات العامة الأولية

دبي – 28 يونيو 2017:

الاكتتاب العام الأولي

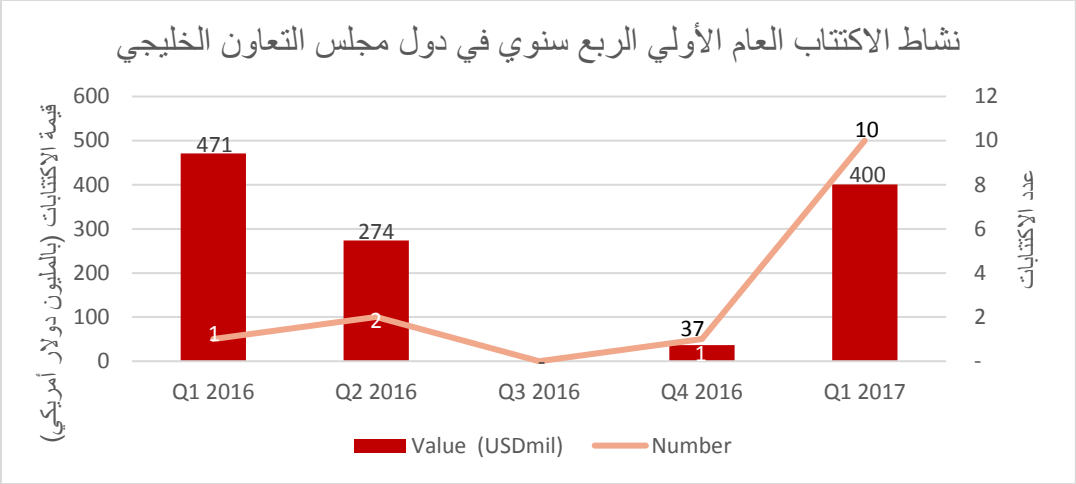

شهدت سنة 2017 بداية إيجابية حيث سجل الربع الأول منها رقماً قياسياً في عدد الاكتتابات العامة الأولية (10)، والتي صدرت خلال ربع واحد في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الخمس الأخيرة. وقد أطلقت السوق المالية السعودية ("تداول") السوق الموازية ("نمو") الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي. وتشكل نمو سوق أسهم بديل عن تداول، موجهة نحوالشركات التي تتمتع بقيمة سوقية منخفضة و توفر لهم إمكانية الإنتقال إلى السوق الرئيسية بعد فترة من الزمن. وقد اتسم إطلاق نمو بنجاح طرح 7 اكتتابات عامة أولية.

وفي الوقت نفسه على صعيد أسواق التداول الرئيسية، كان الاكتتاب الأول والأكبر في الربع الأول من سنة 2017 من نصيب مجموعة استثمار القابضة التي تزاول مختلف أعمال المقاولات. وقد طرحت هذه الشركة المدرجة في بورصة قطر 49.8 مليون سهم، لتجني بذلك عوائد بقيمة 138 مليون دولار أمريكي. وكانت شركة استثمار القابضة، الشركة القطرية الأولى التي تطرح اكتتاباً عاماً أولياً في بورصة قطر منذ سنة 2014. الطرح الثاني كان من نصيب صندوق الجزيرة موطن ريت في تداول والذي أدرج 11.8 مليون سهم و

أدى إلى جني عوائد بقيمة 31 مليون دولار أمريكي. ويستثمرالصندوق في تطوير العقارات من أجل توليد إيرادات إيجارية. الطرح الثالث والأخير كان من قبل شركة الإمارات دبي الوطني ريت في ناسداك دبي والتي أدرجت 94.6 مليون سهم نتج عنها جني عوائد بقيمة 105 مليون دولار أمريكي. ويتمثل استثمار هذا الصندوق في محفظة متنوعة من الموجودات العقارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة. ويعتبر هذا الاكتتاب العام الأولي الأول من نوعه على إحدى بورصات دبي منذ شهر مارس لسنة 2015.

مقارنة أداء الفترة

على مستوى أداء سوق الاكتتابات في الربع الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، شهد عدد الاكتتابات ارتفاعاً كبيراً تمثّل في عشرة اكتتابات في الربع الأول من سنة 2017 مقابل اكتتاب واحد في الربع الأول من سنة 2016، إلا أن العوائد الإجمالية المحققة كانت أقل بنسبة 15% عن الربع الأول من العام الماضي وتعزى قيمة الاكتتابات المنخفضة في هذا الربع بشكل رئيسي إلى طبيعة وخصائص السوق الموازي نمو، وإحدهم هي تدني القيمة السوقية الملزمة مقارنة بتداول، الأمرالذي من شأنه أن يسهل إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، فإن عدد وإجمالي العوائد المحققة جراء الاكتتابات العامة الأولية في الربع الأول من سنة 2017 قد ازداد بشكل حاد مقارنة معها في الربع الرابع من سنة 2016، والذي شهد اكتتاباً عاماً أولياً واحداً وجني عوائد بقيمة 37 مليون دولار أمريكي.

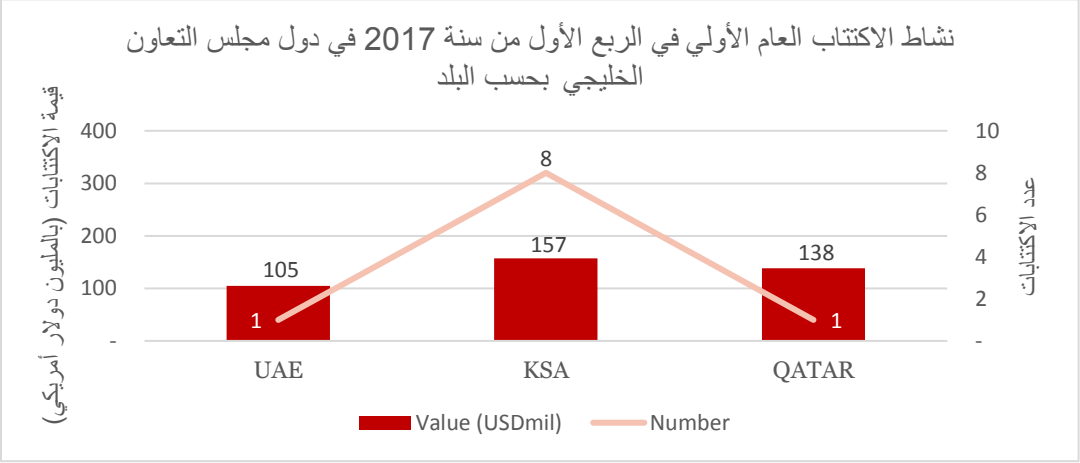

تميزت المملكة العربية السعودية بكونها السوق الأكثر نشاطاً من حيث عدد الاكتتابات والعوائد المحققة خلال هذا الربع، حيث بلغ إجمالي عدد الاكتتابات العامة الأولية 8 اكتتابات (تمثل 80%) في تداول، 7 منها تم إدراجها في السوق الموازية نمو بعوائد إجمالية بلغت قيمتها 157 مليون دولار أمريكي.

وقال **ستيف دريك، رئيس قسم أسواق المال وخدمات الاستشارات المحاسبية لدى بي دبليو سي في الشرق الأوسط:**

"بداية مثيرة لهذه السنة مع إطلاق سوق الأسهم البديل لتداول، والذي أدى إلى زيادة ملحوظة في الاكتتابات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة. تواصل المنطقة عملية التكيف مع البيئة المتفاوتة لأسعار النفط، بدأنا نرى علامات لتعافي السوق وعودت النشاط، وما هي

إلا مؤشرات إيجابية لما نطمح له من سنة تشهد تحسناً في الاكتتابات العامة الأولية في المنطقة. وعلاوة على ما سبق، يتوقع أن تعزز المبادرات الحكومية في المنطقة، بما فيها أنشطة الخصخصة الواسعة، أنشطة الأسواق الرأسمالية في السنوات القادمة" .

الاكتتابات العامة الأولية على الصعيد العالمي

شهد الربع الأول من سنة 2017 تقلبات قليلة إلى جانب ارتفاعات قياسية جديدة في بعض أسواق الأسهم. وإبان رفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لمعدلات الفائدة للمرة الثالثة منذ الأزمة المالية، حافظ البنك المركزي الأوروبي على إجراءات تخفيف القيود النقدية دون تغيير. وعلى الصعيد السياسي، فإن عملية التصويت في هولندا لم تبلغ الهدف الشعبوي. ومع هذا، فإن الانتخابات الرئاسية الفرنسية والبدء الرسمي لإجراءات بريكست تثقل كاهل أسواق الأسهم الأوروبية، بينما من الممكن أن تؤدي الانتخابات القادمة في كل من ألمانية وإيطاليا إلى تغييرجوهري في سياسات الاتحاد الأوروبي. وأخيراً، هناك مخاوف من عدم قدرة ترامب على إنجاح السياسات التي وعد بها والتي ساقت أسواق الأسهم إلى الارتفاع منذ نوفمبر 2016.

وعلى صعيد الاكتتابات العامة الأولية، ازداد نشاط الربع الأول بشكل ملحوظ عما كان عليه في الربع الأول من سنة 2016. وقد ارتفعت عوائد الاكتتابات العامة الأولية بنسبة 155% مقارنة مع الربع ذاته من السنة السابقة. وقد كان هناك 321 اكتتاباً عاماً أولياً بلغ مجموع ما حققوه من عوائد 37 مليار دولار أمريكي مقابل 14.5 مليار دولار أمريكي من خلال 146 اكتتاباً عاماً أولياً في الربع الأول من سنة 2016 و42.5 مليار دولار أمريكي من خلال 253 اكتتاباً عاماً أولياً في الربع الأول من سنة 2015.

وخلافاً للأرباع السابقة، فقد تجاوزت منطقة الأمريكيتين منطقة آسيا والمحيط الهادئ من حيث عوائد الاكتتابات العامة الأولية. وشكلت المنطقة ما نسبته 42% (15.8 مليار دولار أمريكي) من المبالغ المحققة عالمياً من خلال الاكتتابات العامة الأولية، في حين شكلت ما نسبته 13% فقط (41) من عدد الاكتتابات العامة الأولية. وهذا ما هو إلا نتيجة لحصول بعض المعاملات الضخمة، مثل تلك التي قامت بها الشركة الأم لتطبيق سناب شات، سناب. وتلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ منطقة الأمريكيتين من حيث عوائد الاكتتابات، والتي شكلت ما نسبته 41% (15.2 مليار دولار أمريكي) من المبالغ المحققة و71% (228) من عدد الاكتتابات العامة الأولية، وهي نسبة مذهلة للغاية. وبالتالي، فإن متوسط قيمة المعاملات في منطقة الأمريكيتين كان أكبر بست مرات عنه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأخيراً، احتلت منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا المرتبة الأخيرة من حيث العوائد (17% أو 6.1 مليار دولار أمريكي) والثانية من حيث عدد الاكتتابات العامة الأولية (16% أو 52 اكتتاباً).

أسواق السندات والصكوك

حافظ سوق السندات والصكوك في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على قوته في الربع الأول من سنة 2017، حيث واصلت الإصدارات السيادية رواجها داخل القطاع الحكومي، والتي تواصل الاستفادة من جدارتها الائتمانية القوية، و قد حظيت معظمها على تصنيفات ائتمانية مرتفعة ضمن فئة درجة الاستثمار.

إصدارات السندات

تميز الربع الأول من سنة 2017 بإصدار حكومة الكويت لسندات بقيمة 8 مليار دولار أمريكي، محتلة بذلك المرتبة الثالثة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، بعد المملكة العربية السعودية التي سجلت 17.5 مليار دولار أمريكي وقطر التي سجلت 9 مليار دولار أمريكي في السنة السابقة. كما أصدرت سلطنة عُمان سندات بقيمة 5 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع. وقد حققت حكومة الكويت مبلغاً قدره 8 مليار دولار أمريكي من خلال سندات لمدة 5 سنوات بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي وسندات لمدة 10 سنوات بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي، بسعر فائدة نسبتها 2.8% و3.6%، على التوالي. وحققت سلطنة عُمان 5 مليار دولار أمريكي من خلال سندات

لمدة 5 سنوات بقيمة 1 دولار أمريكي عند 190 نقطة أساس على أساس متوسط سعر البيع والشراء وسندات لمدة 10 سنوات بقيمة 2 مليار دولار أمريكي عند 300 نقطة أساس على أساس متوسط سعر البيع والشراء وسندات لمدة 30 سنة بقيمة 2 مليار دولار أمريكي عند 387.5 نقطة أساس على أساس متوسط سعر البيع والشراء.

وعلى صعيد إصدارات سندات الشركات، أصدر بنك أبوظبي الوطني ثاني سندات فورموزا له من هذا النوع (وهي سندات بالدولار الأمريكي مدرجة في تايوان) على هيئة سندات قابلة للاستدعاء عدة مرات بقسيمة صفر بعائدات إجمالية 885 مليون دولار أمريكي وتستحق خلال 30 سنة.

إصدارات الصكوك

واصلت ناسداك دبي رواجها أمام مصدري صكوك الشركات بإصدارات بارزة، أهمها إصدار بنك دبي الإسلامي لصكوك بقيمة 1 دولار أمريكي وإصدار البنك الإسلامي للتنمية لصكوك بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من سنة 2017.

وعلى صعيد السندات السيادية، كان مصرف البحرين المركزي من المصدرين الفاعلين في المنطقة بإصدار ثلاث من صكوك السلام، والتي تبلغ قيمة كل منها 114 مليون دولار أمريكي (43 مليون دينار بحريني)، بالإضافة إلى ثلاثة صكوك تأجير قصيرة الأجل، تبلغ قيمة كل منها 69 مليون دولار أمريكي (26 مليون دينار بحريني).

وقال **ستيف دريك، رئيس قسم أسواق المال وخدمات الاستشارات المحاسبية لدى بي دبليو سي في الشرق الأوسط:**

"واصلت أسواق السندات والصكوك نشاطها خلال الربع الأول من سنة 2017، بينما تمكنت معظم دول مجلس التعاون الخليجي من الاحتفاظ بتكلفة إقراض تنافسية نسبياً، مستفيدة إلى حد كبير من تمتعها بتصنيفات ائتمانية مرتفعة على درجة الاستثمار. والتأثير طويل المدى لرفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي غير واضح إلى الآن".

انتهى

نبذة عن تقرير أسواق رأس المال لدول مجلس التعاون الخليجي Capital Markets Watch GCC

يتضمن تقرير أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي إجراء دراسة حول السندات التقليدية والإصدارات الإسلامية والاكتتابات العامة الأولية في أسواق الأسهم الخليجية والأسواق المالية الرئيسية والأسواق القطاعية (وتشمل أسواق المال في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة) على أساس ربع سنوي. أجريت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين 1 يناير 2017 إلى 31 مارس 2017، ويتم تسجيل البيانات موضوع الدراسة استناداً إلى تواريخ المعاملات. أُعدّ هذا التقرير بواسطة بي دبليو سي الشرق الأوسط. وقد تم الحصول على جميع بيانات السوق من مصادر المعلومات المتاحة للرأي العام، ولم تتحقق بي دبليو سي من صحتها بشكل مستقل.